

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الإيطالية الموقع بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣٠ و ١٩٩٠/١٠/١٦ والذي تقدم بسقتضاه الحكومة الإيطالية منحة تعاون فنى بمبلغ ١٧٣٩٨٠٠٠٠٠٠ ليرة إيطالية لتمويل مشروع تحديث الدراسات والأبحاث عن خامات منطقة أبو دياب بالصحراء الشرقية (مرحلة أولى)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥ من الدستور) ٩

فسرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الإيطالية الموقع بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣٠ و ١٩٩٠/١٠/١٦ والذي تقدم بسقتضاه الحكومة الإيطالية منحة تعاون فنى بمبلغ ١٧٣٩٨٠٠٠٠٠٠ ليرة إيطالية لتمويل مشروع تحديث الدراسات والأبحاث عن خامات منطقة أبو دياب بالصحراء الشرقية (مرحلة أولى) ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٩٠ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ١٢ رجب سنة ١٤١١ هـ الموافق ٢٨ يناير سنة ١٩٩١ م .

سفارة إيطاليا بالقاهرة

صاحب السعادة / محمد فريد زهيرى

وكيل وزارة التعاون الدولى

بالإشارة الى كتاب وزارة شئون الاستثمار والتعاون الدولى المؤرخ ٣١ مايو

١٩٨٤ وكتابى السفارة المؤرخين ٢٦ فبراير ١٩٨٨ ، ٢٠ فبراير ١٩٨٩

أود أن أخطركم أن الحكومة الايطالية وافقت من أجل التعاون الفنى على تقديم منحة قدرها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية للشركة الايطالية GEOMINERARIA ITALIAN s.r.l, لتمويل مشروع تحديث الدراسات والابحاث عن خامات منطقة أبو دياب (بالصحراء الشرقية ، مرحلة أولى) .

وتقوم وزارة البترول (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية) من جانبها بما يلى :

١ - تقديم كافة البيانات والمعلومات المتاحة لديها والمتعلقة بهذا المشروع بدون مقابل وفي وقت مناسب وتقديم هذه المساعدة اذا ما كان طلب الشركة لها معقولا فى نطاق هذا العقد .

٢ - سرعة منح ما يلى للشركة أو أى فرد من أفرادها ومن يعولهم فى داخل ج.م.ع. أينما يتم تنفيذ الخدمات :

(أ) تأشيرات الدخول الضرورية والتراخيص والتصاريح والتخليص الجمركى اللازم للمشروع والأشخاص والمعدات .

(ب) السماح بدخول الأفراد المواقع والأماكن التى يحتاج اليها تنفيذ الخدمات .

(ج) تسهيل دخول المبالغ المطلوبة من العملات الأجنبية بغرض الخدمات أو الاستخدام الشخصى للأفراد .

٣ - توفير الأراضى والتسهيلات اللازمة المتفق عليها فى المستندات الفنية الخاصة بالمشروع .

٤ - توفير كافة الخبراء والموظفين المصريين اللازمين .

٥ - تتحمل وزارة البترول (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية) أية دمغات أو رسوم واجبة الدفع أو مستندات مع مراعاة ما يلى :

(أ) تسهيل حصول الشركة والعاملين الأجانب بها فيما يتعلق بتنفيذ الخدمات على الاعفاءات المنصوص عليها فى القوانين المصرية .

(ب) تسهيل اجراءات الافراج المؤقت عن الآلات والمعدات والأمتعة الشخصية التى يتم جلبها الى ج.م.ع. من جانب الشركة أو العاملين الأجانب بها للاستخدام الشخصى والتى يعاد تصديرها بمجرد انتهاء أعمال الشركة أو رحيل أفرادها .

وهذه المبادرة فى مجال التعاون الفنى تتفق تماما مع روح العلاقات الطيبة القائمة بين بلدينا .

وبناء على ذلك فأنى أؤكد هنا استعداد الحكومة الايطالية لتخصيص واثاحة مبلغ المساهمة للمشروع مالف الذكر على أساس منحة .

وفضلا عن ذلك فأنى أوافق على أن هذا الكتاب وردكم عليه يشكلان اتفاقا بين حكومتينا .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم شكرى وتقديرى .

٣٠ أغسطس سنة ١٩٩٠

سفير ايطاليا

باتريزيو شهادين

١٦/١٠/١٩٩٠

صاحب السعادة / باتريزو شمدين

سفير ايطاليا بالقاهرة

لى عظيم الشرف باستلام كتابكم المؤرخ ٣٠ أغسطس ١٩٩٠ والذي نصه
كما يلي :

بالاشارة الى كتاب وزارة شئون الاستشار والتعاون الدولى المؤرخ ٣١ مايو
١٩٨٤ وكتابى السفارة المؤرخين ٢٦ فبراير ١٩٨٨ ، ٢٠ فبراير ١٩٨٩

أود أن أخطركم أن الحكومة الإيطالية وافقت من أجل التعاون القنى على
تقديم منحة قدرها ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية للشركة الإيطالية
GEOMINERARIA ITALIAN s.r.l. لتسويل مشروع تحديث الدراسات
والابحاث عن خامات منطقة أبو دياب (بالصحراء الشرقية - مرحلة أولى) .
وتقوم وزارة البترول (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية
والمشروعات التعدينية) من جانبها بما يلي :

١ - تقديم كافة البيانات والمعلومات المتاحة لديها والمتعلقة بهذا المشروع بدون
مقابل وفى وقت مناسب وتقدم هذه المساعدة اذا ما كان طلب الشركة لها معقولا
فى نطاق هذا العقد .

٢ - سرعة منح ما يلى للشركة أو أى فرد من أفرادها ومن يعولونهم فى داخل
ج.م.ع. أينما يتم تنفيذ الخدمات ؟

(أ) تأشيرات الدخول الضرورية والتراخيص والتصاريح والتخليص الجمركى
اللازم للمشروع والأشخاص والمعدات .

(ب) السماح بدخول الأفراد المواقع والأماكن التى يحتاج إليها تنفيذ
الخدمات .

(ج) تسهيل دخول المبالغ المطلوبة من العملات الأجنبية بغرض الخدمات
أو الاستخدام الشخصى للأفراد .

٣ - توفير الأراضى والتسهيلات اللازمة المتفق عليها فى المستندات الفنية الخاصة بالمشروع .

٤ - توفير كافة الخبراء والموظفين المصريين اللازمين .

٥ - تتحمل وزارة البترول (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية) أية دمغات أو رسوم واجبة الدفع أو مستندات مع مراعاة ما يلى :

(أ) تسهيل حصول الشركة والعاملين الأجانب بها فيما يتعلق بتنفيذ الخدمات على الاعفاءات المنصوص عليها فى القوانين المصرية .

(ب) تسهيل اجراءات الافراج المؤقت عن الآلات والمعدات والأمتعة الشخصية التى يتم جلبها الى ج.م.ع. من جانب الشركة أو العاملين الأجانب بها للاستخدام الشخصى والتى يعاد تصديرها بمجرد انتهاء أعمال الشركة أو رحيل أفرادها .

وهذه المبادرة فى مجال التعاون الفنى تتفق تماما مع روح العلاقات الطيبة القائمة بين بلدينا .

وبناء على ذلك فأنى أؤكد هنا استعداد الحكومة الايطالية لتخصيص واتاحة مبلغ المساهمة للمشروع سالف الذكر على أساس منحة .

وفضلا عن ذلك فأننى أوافق على أن هذا الكتاب وردكم عليه يشكلان اتفاقا بين حكومتينا .

وأود أن أؤكد أن النصوص السابقة مقبولة لدى حكومة جمهورية مصر العربية .

وأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم شكرى وتقديرى .

المخلص

محمد فريد زهيرى

وزارة الخارجية

قرار رقم ٣٥ لسنة ١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٩٠، بالموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الايطالية الموقع بتاريخ ٣٠/٨/١٩٩٠ و ١٦/١٠/١٩٩٠، والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الايطالية منحة تعاون فنى ببلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ايطالية لتمويل مشروع تحديث الدراسات والأبحاث عن خامات منطقة أبو دياب بالصحراء الشرقية « مرحلة أولى » .

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٨/١/١٩٩١ ؛

وعلى تصديق رئيس الجمهورية بتاريخ ٣١/١/١٩٩١؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية الايطالية الموقع بتاريخ ٣٠/٨/١٩٩٠ و ١٦/١٠/١٩٩٠ والذي تقدم بمقتضاه الحكومة الايطالية تمويل مشروع تحديث الدراسات والأبحاث عن خامات منطقة أبو دياب بالصحراء الشرقية « مرحلة أولى » .

ويعمل بها اعتبارا من ٣١/١/١٩٩١ ؛

صدر بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . أحمد عصمت عبد المجيد